المحلية الصباح
العدد 3626 - السنة الثانية عشرة
الثلاثاء 29 رجب 1441 - الموافق 24 مارس 2020
Tuesday 24 March 2020 - No.3626 - 12 th Year

وزيرة الأشغال:متابعة المشاريع الجارية لضمان سير الأعمال

اكدت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان الدكتورة رنا الفارس الحرص على متابعة خطة الطوارئ والصيانة والمشاريع الجارية لضمان سير الأعمال الطارئة دون توقف.

وذكرت الفارس في بيان صحفي انها اجتمعت مع قيادات وزارة الأشغال العامة لحثهم على المضي بتنفيذ المشاريع ومتابعة عمل فرق الطوارئ المستمر.

وشددت خلال الإجتماع على ضرورة الإلتزام التام بالإجراءات الوقائية والتوجيهات الصحية المعممة من قبل السلطات الصحية بالبلاد خاصة في ظل مساعي الجهات الرسمية في الدولة للتصدي لخطر تفشي فيروس كورونا.

وزير الخارجية خلال لقائه قيادات الوزارة لبحث إعادة المواطنين العالقين في الخارج

وزير الدفاع يستقبل قيادات الداخلية والحرس والإطفاء

وزير الداخلية : لا تهاون في تطبيق قانون الحظر على الجميع دون استثناء

«الصحة» إصابة واحدة جديدة فقط بفيروس كورونا والعدد إلى 189

■ وزير الداخلية: رجال المؤسسة الأمنية والحرس الوطني لن يتهاونوا بتطبيق القانون على الجميع دون استثناء

■ تطبيق قرار مجلس الوزراء بفرض حظر التجول الجزئي في جميع أرجاء البلاد بهدف درء مخاطر انتشار العدوى

■ سرعة التعامل مع أية حالة واتخاذ الإجراء المناسب حيالها وتعاوننا وثيق لتجاوز الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد

■ نثمن دور رجال الأمن من خلال فرض السيطرة على الموقف وصحة المواطنين والمقيمين على رأس أولوياتنا

وليد الجاسم

■ مراعاة الظروف الصحية لكبار السن وذوي الهمم في إصدار التصاريح الأمنية مع العمل على تذليل كل المعوقات أمامهم

■ المنصور: تنسيق الجهود والعمل المشترك بين وزارة الدفاع والجهات المعنية في إطار مواجهة الفيروس وانتشاره

■ توفير الدعم والمساندة لمختلف الجهات الرسمية والعمل على ترجمة القرارات التي تصدر عن السلطات الصحية

فيما أعلنت وزارة الصحة أمس تسجيل حالة واحدة فقط مؤكدة إصابتها بفيروس كورونا المستجد «كوفيد 19»،قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر الصحفي اليومي الـ21 لوزارة الصحة إن هذه الحالة هي لمواطنة كويتية مرتبطة بالسفر إلى دولة الإمارات العربية المتحدة وبذلك يرتفع عدد الإصابات المسجلة في البلاد حتى الآن إلى 189 حالة.

من جانبه شدد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح على رجال المؤسسة الأمنية ورجال الحرس الوطني بعدم التهاون في تطبيق القانون على الجميع دون استثناء.

جاء ذلك في بيان صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في وزارة الداخلية عقب جولة تفقدية قام بها الوزير الصالح على المحاور والطرق الرئيسة للتأكد من تطبيق قرار مجلس الوزراء بفرض حظر التجول الجزئي في جميع أرجاء البلاد بهدف درء مخاطر انتشار عدوى فيروس كورونا الذي دخل حيز التنفيذ الفعلي اعتبارا من يوم أمس الأول.

ودعا القيادات الميدانية إلى سرعة التعامل مع أية حالة واتخاذ الإجراء المناسب حيالها لافتا إلى التعاون الوثيق بين الجهات المعنية في الدولة لتجاوز هذا الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد.

وأشاد بالجهود التي يبذلها رجال المؤسسة الأمنية في جميع القطاعات من خلال فرض السيطرة على الموقف ومراقبة الطرق لا سيما أن صحة المواطنين والمقيمين تأتي على رأس أولويات المؤسسة الأمنية.

رافق الوزير الصالح في الجولة وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام ووكيل الحرس الوطني الفريق ركن مهندس هاشم الرفاعي والمدير العام للإدارة العامة للإطفاء الفريق خالد المكراد وعدد من القيادات الأمنية.

إلى ذلك أكد الصالح على أبنائه من منتسبي المؤسسة الأمنية مراعاة الظروف الصحية لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة في اصدار التصاريح الأمنية مع العمل على تذليل كل المعوقات أمامهم. جاء ذلك في بيان صحفي صادر عن الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني بالوزارة عقب جولة تفقدية للوزير الصالح قام بها لمركز إصدار التصاريح الأمنية بمنطقة العدان يرافقه وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام وعدد من القيادات الأمنية.

وأشار الصالح إلى أن المراكز بالجاهزية التامة والاستعداد الكامل لاستقبال أي حالات طوارئ معربا عن شكره لتكاتف الجميع في مواجهة هذا الظرف التي تمر به البلاد.

واستمع من القائمين على مركز إصدار التصاريح الأمنية للضوابط والشروط الموضوعة للافراد المسموح لهم بالسير أثناء فترة الحظر الجزئي كما اطلع على آلية سير العمل لاستخراج تلك التصاريح.

وتم خلال الجولة استعراض جميع الإجراءات التي تم اتخاذها للتسهيل والتيسير على المواطنين والمقيمين في السير أثناء فترة حظر التجول الجزئي كما قام الصالح بزيارة وحدة الإعلام الأمني الخاصة بتصاريح الأجهزة الإعلامية.

وكانت الداخلية أعلنت إطلاق الإدارة العامة للدفاع المدني بالوزارة خدمة طلب تصريح خروج أثناء فترة حظر التجول الجزئي وفق شروط محددة.

وذكرت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بـ«الداخلية» في بيان صحفي أن الحالات المسموح لها بطلب تصريح سير أثناء فترة الحظر هي «إسعاف ومريض ومراجعة طبية ورعاية مريض وزيارة صيدلية» مضيفة أنه عدا ذلك يطلب التصريح مباشرة من خلال غرفة العمليات على الرابط التالي: https://curfew.paci.gov.kw».

وبينت أنه سيتم متابعة صحة الطلب على رقم الهاتف الذي تم تقديم الطلب منه بالإضافة للتحقق من الوجهة المذكورة بالتصريح «ومن يخالف ذلك أو يثبت عدم مصداقيته يعرض نفسه للعقوبات المقررة» مشيرة إلى أن أرقام هواتف التواصل والاستفسار لمركز قيادات الأزمات والكوارث هي: «25585115 - 25585116».

من جانبه بحث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور مع كل من وكيل وزارة الداخلية الفريق عصام النهام ووكيل وزارة الصحة الدكتور مصطفى رضا ووكيل الحرس الوطني الفريق الركن مهندس هاشم الرفاعي ومدير عام الإدارة العامة للاطفاء الفريق خالد المكراد الإجراءات الإحترازية المتخذة لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء لمواجهة انتشار فيروس كورونا.

وذكرت مديرية التوجيه المعنوي والعلاقات العامة بالوزارة في بيان صحفي انه تم خلال الاجتماعات مناقشة تنسيق الجهود والعمل المشترك بين وزارة الدفاع وكل من تلك الجهات في إطار مواجهة الفيروس وانتشاره.

وأوضح البيان أن الشيخ أحمد المنصور اطلع خلال الاجتماع على الترتيبات التي تبذل من قبل كل القطاعات الأمنية بالبلاد بهدف توفير الدعم والمساندة لمختلف الجهات الرسمية بالدولة والعمل على ترجمة القرارات التي تصدر عن السلطات الصحية بالبلاد في مثل هذه الظروف الطارئة.

وأضاف أن الشيخ أحمد المنصور بحث كذلك مع وكيل «الصحة» آخر المستجدات والاستعدادات المشتركة بين الوزارتين فيما يتعلق بإعداد وتجهيز المحاجر الصحية، ووضعها في حالة جاهزية للإستخدام حسب ما تقتضيه الظروف وما تقرره السلطات الصحية بالبلاد.

وكان المنصور إستقبل بمكتبه ظهر أمس وكيل وزارة الصحة العامة الدكتور مصطفى رضا ، وبحضور وكيل وزارة الدفاع بالتكليف الشيخ فهد جابر العلي الصباح.

حيث تم خلال اللقاء إستعراض أوجه التعاون المشترك بين وزارتي الدفاع والصحة ، فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات الإحترازية الصادرة من قبل السلطات الصحية بالبلاد لمواجهة خطر إنتشار فيروس كورونا المستجد.

كما تم خلال اللقاء بحث آخر المستجدات والإستعدادات المشتركة بين الوزارتين فيما يتعلق بإعداد وتجهيز المحاجر الصحية، ووضعها في حالة جاهزية للإستخدام حسب ما تقتضيه الظروف وما تقرره السلطات الصحية بالبلاد.

من جانبه ترأس وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر في مجلس الوزراء بقصر السيف إجتماعا للجنة المشكلة لمتابعة الخطط المعنية بعمليات عودة المواطنين الكويتيين إلى أرض الوطن والعالقين نتيجة تداعيات تفشي وباء فيروس كورونا.

وتم خلال الإجتماع متابعة الإجراءات والتنسيق القائم بين وزارة الخارجية وبعثاتها في الخارج من جهة والجهات المعنية بالدولة والمكاتب الفنية التابعة لها من جهة أخرى وقد تم مناقشة الإجراءات والآليات المتعلقة في هذا الشأن والتأكيد على تسخير كافة الإمكانيات لضمان سلامتهم.

تجدر الإشارة بأن اللجنة ضمت في عضويتها كبار مسؤولي وزارة الخارجية والدفاع والداخلية والصحة والطيران المدني ومؤسسة الخطوط الجوية الكويتية.

إلى ذلك يعقد مجلس الأمة اليوم الثلاثاء جلسة عادية «ذات طابع استثنائي» ستخصص للنظر في القوانين الطارئة واللازمة لتعزيز الإجراءات الهادفة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد «كوفيد – 19» وضمان الالتزام بالتعليمات التي تتخذها السلطات الصحية للحفاظ على سلامة وصحة المواطنين والمقيمين.

ويستهل المجلس أعمال جلسته بالتصديق على المضابط والرسائل الواردة ثم مناقشة تقرير لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية والمدرج بصفة الاستعجال عن مشروع قانون والاقتراحين بقانونين بتعديل القانون المتعلق بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية.

وأدرج على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية والمدرج بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بتعديل المرسوم بقانون المتعلق بإصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وكان مجلس الوزراء وافق في اجتماعه الأسبوعي الاثنين الماضي على مشروع قانون بتعديل المادة الـ«17» من القانون رقم 8 لسنة 1969 بالاحتياجات الصحية والوقائية من الأمراض السارية الهادف إلى تغليظ عقوبة من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ويشمل كذلك تغليظ عقوبة كل من يخالف القرارات المنوه عنها في المادة «15» من هذا القانون والمتعلقة في حالة الوباء بالحبس مدة لا تزيد على سته أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على ثلاثين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

كما استحدث المشروع حكما يقضي بمعاقبة من علم أنه مصاب بأحد الأمراض السارية وتسبب في نقل العدوى إلى غيره على نحو عمدي مقصود بالحبس مدة لا تتجاوز خمس

جانب من الحضور في الاجتماع

الوزير ملتقياً وكيل وزارة الصحة

جانب آخر لاجتماع المنصور مع القطاعات العسكرية